

Distr.: General  
17 August 2021  
Arabic  
Original: Arabic/English



الدورة السادسة والسبعون

البند 54 من جدول الأعمال المؤقت \*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
في الشرق الأدنى

## ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 95/75. وفي 24 أيار/مايو 2021، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار وملتمساً موافاته بأي معلومات في هذا الصدد عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها في ما يتعلق بتنفيذه. ووردت ردود من إكوادور والبحرين واليابان ودولة فلسطين، ترد مستنسخة في هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/76/150

090921 010921 21-11292 (A)



## أولاً - مقدمة

- 1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بالفقرة 6 من القرار 95/75 بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.
- 2 - وفي 24 أيار/مايو 2021، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار وملتمساً موافاته بأي معلومات في هذا الصدد عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها في ما يتعلق بتنفيذه.

## ثانياً - الردود الواردة

### البحرين

[الأصل بالعربية]

[10 حزيران/يونيه 2021]

- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم التي شرّدوا منها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، ومبادرة السلام العربية.
- إدانة ورفض أي تحرك من أي طرف لإسقاط حق العودة أو تشويه قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال محاولات التوطين، أو تصفية وكالة الأونروا ووقف تمويلها، أو ما يسمى بإعادة تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني بهدف حرمان أجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم من حق العودة.

### إكوادور

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 أيار/مايو 2021]

كررت إكوادور تأييدها لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك مبدأ القانون الدولي الذي ينص على أنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً، وهي مسألة وردت في القرار 394 (د-5) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1950، الذي أوعزت فيه الجمعية العامة إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين أن تضع، بالتشاور مع الأطراف المعنية، تدابير تهدف إلى حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصالحهم. وفي هذا السياق، تؤكد إكوادور على ضرورة احترام حق اللاجئين الفلسطينيين في المطالبة بممتلكاتهم والإيرادات المتأتية منها، وفقاً لمبدأي الإنصاف والعدالة.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 تموز/يوليه 2021]

تشدد اليابان على ضرورة أن تواصل جميع الأطراف المعنية بذل جهودها لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وأن تعزز الزخم نحو بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين. وعلى هذا الأساس، ما برحت اليابان تقدم المساعدة إلى الفلسطينيين، وتركز من خلالها على ثلاث ركائز - النهج السياسية للجانبين، ومساعدة الفلسطينيين في جهود بناء الدولة، وتدبير بناء الثقة بين الجانبين - عن طريق المبادرات المذكورة أدناه.

مبادرة "ممر السلام والازدهار" هي جهد تبذله اليابان في الأجل المتوسط والأجل الطويل لدعم التعايش والازدهار المشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتهدف المبادرة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أريحا ومنطقة غور الأردن من خلال التعاون الإقليمي بين فلسطين وإسرائيل والأردن واليابان.

وعملت الأطراف الأربعة، في إطار مشروع رئيسي لهذه المبادرة، على إنشاء مجمع أريحا الزراعي الصناعي، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تطوير القطاع الخاص الفلسطيني. وحتى حزيران/يونيه 2021، كان 28 مستأجراً قد وقعوا على اتفاق للعمل في المجمع الصناعي، وكان هناك 17 مصنعاً قيد التشغيل.

وفي عام 2009، بدأت اليابان التعاون مع بلدان أخرى في شرق آسيا من أجل حشد المعارف والخبرات والموارد الاقتصادية للبلدان التي نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي من أجل تنمية المؤسسات والموارد البشرية الفلسطينية. وتقدم اليابان، بالتعاون مع إندونيسيا وماليزيا، دورات تدريبية للفلسطينيين في مجالات الزراعة والتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي شباط/فبراير 2013، عُقد في طوكيو المؤتمر الأول للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، الذي شاركت في رئاسته اليابان وفلسطين، بغية متابعة إمكانية مواصلة زيادة التعاون بين بلدان شرق آسيا. ومنذ ذلك الحين، عقد اجتماع كبار المسؤولين ثلاث مرات.

وجرى عقد اجتماعين غير رسميين على مستوى العمل على الإنترنت للمؤتمر في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2020. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في آذار/مارس 2021 عقد مناسبتين بشكل افتراضي في ما بين دوائر الأعمال التجارية بمشاركة القطاعين الخاصين الإندونيسي والماليزي. وفي المجموع، اجتمعت 15 شركة إندونيسية و 14 شركة ماليزية مع شركات فلسطينية نظيرة لها من مختلف الصناعات، بما في ذلك التمور، والحجر والرخام، والمنتجات الغذائية.

وتتمثل السياسة التي تتبعها اليابان في تقديم المعونة الأساسية للفلسطينيين في بناء السلام من خلال تعزيز الاعتماد على الذات اقتصادياً واجتماعياً. وتبلغ المساعدة التي تقدمها اليابان إلى الفلسطينيين منذ عام 1993 ما مقداره 2,1 بليون دولار.

وفي أحدث الأمثلة على ذلك، قررت اليابان في حزيران/يونيه 2021 تقديم معونة قدرها 10 ملايين دولار في شكل منحة طارئة إلى قطاع غزة، حيث تسبب الصدام الأخير بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في أضرار جسيمة. وفي الشهر نفسه، قررت اليابان تقديم معدات سلسلة أجهزة التبريد والمساعدة ذات الصلة بها التي بلغت قيمتها نحو 8,1 ملايين دولار إلى فلسطين لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتقدم اليابان أيضاً المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد دفعت اليابان بالفعل هذا العام حوالي 31,86 مليون دولار إلى الأونروا.

ولا يزال تحقيق السلام في الشرق الأوسط من الأولويات العليا للجهود الدبلوماسية التي تبذلها اليابان. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة دون إيجاد حل سياسي لهذه المسألة. واليابان كانت وستظل ملتزمة، سياسياً واقتصادياً على حد سواء، في دعم التقدم في عملية السلام، بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

## دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 تموز/يوليه 2021]

ما زالت قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مدرجة ضمن الأولويات الوطنية العليا لدولة فلسطين. والظلم الذي يتحمله اللاجئين الفلسطينيون والذي طال أمده أمرٌ أساسي في قضية فلسطين، التي تبقى أطول قضية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث لا يزال شعب بأكمله محروماً من الحرية والحقوق والمساواة والكرامة والسلام والأمن المكفولة لجميع الشعوب. وبشكل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حقاً غير قابل للتصرف ولا يمكن إبطاله، ويجب حل محتهم بطريقة عادلة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، من أجل تحقيق تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين.

ومنذ النكبة في الفترة 1947-1948، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات لا تحصى، جرى التشديد فيها على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش فيها بسلام وحقهم في الحصول على تعويض عادل عن خسائرهم ومعاناتهم الطويلة، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 194 (د-3) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، ووفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع.

ومع ذلك، تواصل إسرائيل إنكار حقوقهم وانتهاكها في خرق مباشر ومتعمد للقانون الدولي. وهذا الظلم الذي طال أمده هو ما أبعد اللاجئين الفلسطينيين عن ديار وأراضي أجدادهم، وقد سُجل منهم 5,7 ملايين لاجئ لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولا يزال معظمهم يعيشون في مخيمات للاجئين أنشئت كملاجئ مؤقتة في عام 1948 في البلدان المضيفة المتمثلة في الأردن وسوريا ولبنان وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، أي الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذ يُحرم اللاجئون من حقهم في العودة إلى ديارهم والقرى والبلدات والمدن التي كانوا يقيمون فيها بسلام قبل النكبة، فإنهم ما زالوا يعيشون في المنفى ويتعرضون لسلب ممتلكاتهم ولمشقة هائلة من جراء استمرار تدهور الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة، وهو ما يستنزف قدراتهم على التكيف وأدى إلى تفاقم ضعفهم.

وعلى الرغم من التأييد شبه الإجماعي الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة من الدول لتجديد ولاية الأونروا التي أنشطتها بها الجمعية العامة في عام 2019 والتأييد الواسع النطاق لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة في الدورة الخامسة والسبعين، أي في ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين

(القرار 93/75) وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (القرار 94/75) وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها (القرار 95/75)، لا تزال التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا تتصاعد، إلى جانب عدم الاستقرار والهشاشة المالية والجائحة العالمية والقيود المفروضة على التنقل والفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والنزوح المتكرر وأزمات الحماية التي تؤدي إلى تفاقم العجز في موارد الوكالة والمصاعب الإنسانية التي يعاني منها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

ولا تخفّف معاناتهم إلا بالمساعدة التي تقدمها لهم الأونروا في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وكذلك المعونة الطارئة في أوقات الأزمات والنزاعات، وفقاً لولاية الوكالة المتمثلة في ضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين وتنميتهم وحمايتهم في انتظار التوصل إلى حل عادل. وعلاوة على ذلك، قطعت الأونروا أشواطاً كبيرة في برامجها الرامية إلى تعزيز العديد من أهداف التنمية المستدامة بين اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وحمايتهم. ولذلك، لا تزال ممتنّين للغاية للمجتمع الدولي على دعمه الثابت سياسياً ومالياً للأونروا وللبلدان المضيفة على تعاونها القائم منذ أمد طويل مع الوكالة في جهودها الرامية إلى مساعدة ما يقرب من 6 ملايين لاجئ فلسطيني وتلبية احتياجاتهم الأساسية، بمن فيهم أكثر من نصف مليون طفل مسجلين في مدارس الأونروا ويتعلمون ويتعرعون على الرغم من الظلم الجسيم الذي لا يزال يحول دون أعمال حقوقهم ويفسد حياتهم، جيلاً بعد جيل.

غير أن إعادة التأكيد سنوياً على الدعم الدولي للأونروا لا تكتمل دون التصدي مباشرة للتحديات المتنامية والناشئة التي تواجهها. فمع استمرار الهجمات المغرضة في محاولة لإنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتقويض الأونروا، لا سيما من جانب إسرائيل، التي أعربت بوضوح عن رغبتها في إنهاء ولاية الوكالة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على حماية الأونروا وأن يحشد الدعم السياسي والمالي لضمان استمرار عملياتها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بما في ذلك تحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين.

وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تأزم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني الهش للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها، بحيث اشتدت المصاعب في الفترة 2020-2021. وإن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة في خضم جائحة عالمية، اللذين تفاقمتا بفعول الآثار الوحشية للاحتلال وتزايد عدم الاستقرار والعوز في جميع أنحاء المنطقة، جعلتا اللاجئين الفلسطينيين أكثر ضعفاً. وتفاقم هذا الضعف بشكل خاص في قطاع غزة، الذي لا يزال يبرز تحت الاحتلال الإسرائيلي وحصار مفروض منذ 14 عاماً على حد سواء، في عقاب جماعي لجميع السكان المدنيين الفلسطينيين، وحيث تسبب أيضاً عدوان عسكري إسرائيلي آخر في سقوط ضحايا على نطاق واسع، بما في ذلك قتل 66 طفلاً فلسطينياً، من بينهم طلاب في مدارس الأونروا، فضلاً عن التمييز الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والمدارس، مما أدى إلى تشريد الآلاف قسراً، ومعظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا خوفاً ولجأوا إلى مدارس ومنشآت الأونروا سعيًا منهم للحصول على الحماية تحت راية الأمم المتحدة، وزاد في تقويض فرص الحصول على المياه والغذاء والصرف الصحي والكهرباء والوقود والرعاية الطبية المنقذة للحياة. ولا تزال أيضاً الغارات العسكرية الإسرائيلية، وقتل المدنيين وجرحهم، وهدم المنازل والممتلكات، وعمليات النقل القسري ومصادرة الأراضي في

الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تؤثر تأثيراً شديداً على اللاجئين الفلسطينيين وتضر بهم، ولا سيما السكان البدو.

ونحن نشي على جميع موظفي الأونروا، الوطنيين والدوليين على السواء، على ما بذلوه من جهود للاضطلاع بالعمليات دون انقطاع والتزامهم بذلك، على الرغم من القصف العسكري الإسرائيلي لغزة الذي استمر 11 يوماً في أيار/مايو 2021 وتشديد حصار إسرائيل لغزة، وعلى الرغم من استمرار العدوان والقيود المفروضة على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما عائلات اللاجئين في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة، حيث يتعرض المئات لخطر الطرد من المنازل التي عاشوا فيها لأجيال ويواجهون الطرد مرة ثانية، بعد اقتلاعهم من ديارهم في فلسطين التاريخية في النكبة عام 1948. ولا يمكن أيضاً التقليل من شأن الآثار السلبية للغاية لجائحة كوفيد-19 على البلدان المضيفة المتمثلة في الأردن وسوريا ولبنان وما يترتب على ذلك من تدهور للأحوال الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين هناك.

وما فتئت الأونروا متمسكة بشدة بولايتها على الرغم من هذه التحديات والعجز المالي المستمر، حيث تقدم مساعدات إنسانية وإنمائية بالغة الأهمية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع ميادين العمليات الأخرى بطريقة مثالية، وتوفر سبل العيش والحماية للاجئين الفلسطينيين، وتكون البلمس للصدمة المتكررة التي ما زالوا يعانون منها، والأهم من ذلك، الأمل، الذي يكتسي أهمية حيوية بشكل خاص بالنسبة للشباب في هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر. وهذا دليل على فعالية الوكالة، وقوة إدارتها تحت قيادة مفوضها العام، فيليب لازاريني، ونائب مفوضها العام، ليني ستينسث، وعلى تقاني مديريها وموظفيها الميدانيين وشجاعتهم في كل مجال من مجالات العمليات. ويجسد أيضاً دعم المجتمع الدولي القوي لولايتها ولما يمكن تحقيقه عند التمسك بالمسؤولية الجماعية.

وللأسف، يشهد كل عام يمر إطالة أمد هذا الظلم وتفاقمه، ومع ذلك يتوقع من الأونروا أن تعمل المزيد بموارد محدودة لا تتناسب مع نطاق وحجم ولايتها ولا مع الاحتياجات. وعلى الرغم من هذه القيود، تتمتع الأونروا، منذ أن بدأت عملياتها في عام 1950 عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار 302 (د-4) في عام 1949، بسعة الحيلة، بحيث توفر التعليم العالي الجودة وتقدم الخدمات الصحية والغوثية والاجتماعية، والمساعدات الطارئة، وتحدث فرقاً ملموساً في حياة اللاجئين الفلسطينيين. ولكن نوعية تلك الخدمات ومساهمات الأونروا في رفاه مجتمع اللاجئين وتنميته وفي الاستقرار الإقليمي - وهي مساهمات يعترف بها المجتمع الدولي على النحو الواجب، كما أعيد تأكيده في قرارات الجمعية العامة 93/75 و 94/75 و 95/75 - معرضة للخطر إذا لم تُحشد الموارد المالية اللازمة لدعم الوكالة والتنفيذ الفعال لولايتها.

ويستلزم ذلك تواصل مستمر، يأخذ من قيادة الأونروا قدراً مفرطاً من الوقت والجهود، ويشمل عقد مؤتمرات وزارية رفيعة المستوى بصفة دورية من قبل الأردن والسويد والأمم المتحدة، إلى جانب شركاء آخرين، بالإضافة إلى مؤتمر التبرعات السنوي، بغرض حشد التمويل، بما في ذلك من جانب المانحين التقليديين، ومعظمهم أعضاء في اللجنة الاستشارية للأونروا، كما يستلزم مساهمات من بلدان مانحة جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الدعوة إلى تمويل الأونروا بشكل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لا تزال ثابتة، عبر مجمل قرارات الأمم المتحدة وفي التأكيدات المتكررة على الدعم من جانب الدول، منفردة ومجموعة، في الإعلانات الصادرة عن مجموعات إقليمية وسياسية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال-77 والصين ومنظمة التعاون الإسلامي، التي أنشأت منحة لدعم اللاجئين الفلسطينيين والأونروا على وجه التحديد، عملاً بتقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس 2017

والتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن الأونروا في أعقاب المشاورات الدولية الواسعة النطاق التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة.

ولكن للأسف، لم يُستجب بعد لهذه الدعوة الدائمة، ولا تزال الوكالة تعاني من عجز مالي خطير ومتكرر، حيث إنها تعتمد فقط على التبرعات للوفاء ببرامجها الأساسية ولا تتلقى تمويلاً من الأمم المتحدة إلا لموظفيها الدوليين. ونظراً لاستنفاد الموارد الإنسانية وندرتها وجودها بشكل أكبر، وهما ظاهرة تسارعت وتيرتها بسبب الجائحة العالمية والأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك، فإن هذا الاعتماد على التبرعات يضر بالأونروا ويهدد استمرارية عملياتها، التي سيكون لوقفها أو تعليقها تداعيات هائلة على اللاجئين الفلسطينيين. ويجب أن يكون تجنب هذه النتيجة من الأولويات. ولذلك، تكرر دولة فلسطين الدعوة إلى تجديد الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للأونروا وتوسيع نطاقه، بما في ذلك من خلال اشتراكات مقررة أكبر وأكثر كفاية من الميزانية العادية للأمم المتحدة للمساعدة في تغطية التكاليف التشغيلية الأساسية والتصدي بفعالية أكبر لنقص التمويل الهيكلي، وتوفير قدر ضئيل من الاستقرار للأونروا وبالتالي لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في هذه الأوقات غير المستقرة وغير المؤكدة.

فبدون الخدمات والبرامج الأساسية للأونروا، لا يسع المرء إلا أن يتصور الأثر الإنساني الخطير لذلك على اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وما دام أن محنة اللاجئين الفلسطينيين تبقى وبشكل مأساوي من دون حل، تظل الأونروا ضرورية ولا غنى عنها. فبدون دعم الأونروا، لن يتمكن بعد الآن العديد من عائلات اللاجئين من التأقلم، وستعيش هذه العائلات في حالة يأس أكبر، وسيعيش الملايين بدون الأمل الذي يدعمهم وهم ينتظرون العدالة ومستقبلاً أفضل وأكثر استقراراً.

ولذلك تظل دولة فلسطين ممتنة لجميع الدول والمنظمات والمؤسسات التي تدعم الأونروا سياسياً ومالياً وكمسألة مبدأ إنساني ومسؤولية إنسانية، وتشدد على أهمية توافق الآراء الدولي في هذا الصدد. وندعو إلى تعزيز الدعم لولاية الأونروا، بما في ذلك استمرار السخاء، والوفاء بالتعهدات في الوقت المناسب، واستئناف المساعدة المعلقة، وتقديم المساهمات المتعددة السنوات، وزيادة التمويل حيثما أمكن، وذلك للمساعدة على ضمان إمكانية التنبؤ بالميزانية واستمرارية الخدمات لتلبية الاحتياجات وتخفيف المصاعب واستعادة الأمل. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار إدارة الولايات المتحدة الجديدة استئناف تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين عن طريق الأونروا، ونحث على استعادة المساعدة بالكامل في ضوء الاحتياجات الهائلة.

وتتعهد فلسطين بمواصلة العمل بنشاط في إطار جميع الآليات ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة واللجنة الاستشارية للأونروا، على الصعيد الثنائي والاجتماعات الدولية والإقليمية، من أجل حشد الدعم اللازم للأونروا. وسنواصل بذل جهود التوعية والدعوة الرامية إلى ضمان تقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين والتضامن معهم، على المستويين السياسي والإنساني، من خلال تقديم الدعم للأونروا، مع الاستمرار في الوقت نفسه في الدعوة إلى بذل الجهود وتعزيزها من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، لا تزال قرارات الجمعية العامة بشأن الأونروا ضرورية، ونحث على دعم هذه القرارات بشكل قوي خلال الدورة السادسة والسبعين. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في الوقوف إلى

جانب اللاجئين الفلسطينيين، وهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وفي مساعدتهم، وأن يواصل دعمهم في سعيهم المشروع إلى إعمال حقوقهم وتحقيق العدالة والإنصاف والسلام. ويتطلب ذلك بذل جهود جدية، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، لمحاسبة إسرائيل على الاستمرار في إنكارها وانتهاكها لحقوق الفلسطينيين، ومطالبتها باحترام التزاماتها القانونية، بما في ذلك إنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وعرقلتها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. ويجب مطالبتها أيضاً بإنهاء سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني، والتي تستمر من خلالها في إنكار جملة أمور منها حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة ممتلكاتهم أو التعويض العادل عنها، لا شيء سوى بسبب عرقهم كفلسطينيين ودينهم كمسلمين ومسيحيين.

ويشكل تحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين دعامة أساسية لتسوية عادلة وسلمية للقضية الفلسطينية. ولا يمكن أن يكون هناك حل دائم بدون حل عادل لمحتنهم وفقاً للقرار 194 (د-3). والعمل استناداً إلى القانون الدولي ومبادئ المسؤولية المشتركة والتضامن والإنسانية يمكن بل ويجب أن يقود الطريق وصولاً إلى ذلك الحل العادل البعيد المنال والذي طال أيضاً انتظاره.